مكة المكرمة.. بيت الله أم سجن الطغاة

تقرير تحقيقي شامل حول تعامل السلطات السعودية مع الحجاج والمعتمرين، يعرض الاحداث حسب المصادر الموثقة بعيد عن رواية وسردية آل سعود، وتحليل تاريخي حقوقي للأحداث البارزة التي شهدها الحرم المكي والنبوي منذ عام 1979 حتى 2025، مع توثيق حادثة 2 نوفمبر 2025 التي استُخرج منها المقطع المرفق، وإدراج تفاصيله من الحوار المسجّل ونختم التقرير بأحاديث عن الحج لأقرب الناس إلى الرسول (ص) في عصره.

1. مقدمة

في الحرم الذي وُصف بأنه «أمنٌ للناس»، أصبحت كلمة الأمن مرادفة للتهديد.

هذا التقرير يهدف إلى توثيق وتحليل مسار تعامل السلطات السعودية مع زوار بيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف على مدى العقود الماضية، مسلطاً الضوء على التحولات من الحرم الروحي إلى ساحة أمنية مكثفة.

من حصار 1979 الذي أغرق المسجد الحرام بدماء المصلين، حتى حادثة المرأة التي جُرّت وهي في صلاتها عام 2025، يتكرّر المشهد ذاته: حرمة المكان تتهاوى أمام سطوة رجل الأمن، وتتجاوز إجراءات حفظ الأمن حدود الضرورة لتصل إلى مستوى السيطرة الشاملة على الفضاء الروحي للمسلمين.

لقد تحولت رحلة الحج والعمرة، التي من المفترض أن تكون تجربة روحانية خالصة تتطلب التسليم التام لله، إلى عملية إدارية بوليسية معقدة، حيث يُعامل الحاج كمتهم يحتاج إلى مراقبة دائمة بدلاً من كونه ضيفاً في بيت الرحمن.

هذا التقرير يستعرض الشواهد التاريخية، ويحلل الأبعاد الحقوقية والأمنية لهذه الممارسات، ويصل إلى تحليل دقيق للحادثة الأخيرة التي كشفت عن نمط من القمع تحت غطاء "التنظيم".

2. المشهد الميداني من الفيديو المرفق (حادثة 2 نوفمبر 2025)

تم تحليل المقطع المرئي المرفق، الذي تم تصويره خلسة بتاريخ 2 نوفمبر 2025 في محيط الحرم المكي، ليكشف عن مستوى غير مسبوق من استخدام القوة المباشرة ضد المعتمرين، حتى أثناء أداء الشعائر الدينية الأساسية.

تحليل مفصل للحوار المسجل والمشاهد:

العسكري أول من بدء الاشتباك الجسدي: يظهر المقطع المصور أن الرجل كان متجه إلى الامام ثم باغته رجل الامن بدفعه ونهره من الخلف وهو يقول للعسكري(ايدك ما تتمدد، ايدك ما تتمدد)، بعكس الرواية والسردية السعودية "الإخلال بالأمن".

الأصوات العسكرية تتكرر:التسجيل الصوتي يمتلئ بصرخات متتابعة من رجال الأمن ، موجهة بشكل مباشر وقاطع إلى الهدف: « امشي ، امشي "ثبّت" امشي ، ».
هذا التكرار لا يدل فقط على إصدار أمر، بل على حالة من التوتر العسكري المفرط الذي يبدو غير متناسب مع الموقف الموصوف.

التعاطي الأمني جسدي ومباشر:(امرأة تؤدي صلاتها)، يثبت التسجيل أن التعاطي الأمني ليس مجرد توجيه لفظي أو طلب للالتزام بنظام وقوف، بل هو تطبيق جسدي فوري.
تظهر اللقطات سحباً للمرأة من جسدها وهي تصلي، في دلالة واضحة على تجريدها من أي كرامة أو حصانة أثناء أدائها الصلاة، مما يؤكد أن البروتوكول المتبع هو البروتوكول الأمني العسكري البحت.

السلوك يعكس تدريباً على السيطرة لا على الرعاية:الأسلوب المستخدم، من حيث نبرة الصوت واللغة المستخدمة ("امشي"، "ثبّت")، يعكس تدريباً مكثفاً على السيطرة الميدانية السريعة على التجمعات، وهو تدريب مصمم للتعامل مع المتظاهرين والمعارضين، وليس مع الحجاج العاديين.
هذا السلوك يحوّل «الحاج» أو «المعتمر» إلى متهم أو خصم يجب إخضاعه لحظة دخوله حرم ا، بدلاً من كونه ضيفاً مكرم.

عزل وتوثيق:الحادثة لا تقتصر على الفعل نفسه، بل تتعداه إلى رد الفعل الأمني تجاه التوثيق. إلقاء القبض على الزوج لـ"رفضه إستخدام العنف الجسدي معه ومع زوجته" وسجن المصور لـ"توثيقه الحادثة"، يؤكد أن النظام لا يخشى الإخلال بالأمن بقدر ما يخشى تسرب صورة القوة المفرطة إلى العلن.

3. سجلّ الانتهاكات التاريخية: من الدم إلى البيروقراطية

لا تمثل حادثة 2025 فصلاً معزولاً، بل هي استمرار لسلسلة من الأحداث التي شهدت تدخلاً عسكرياً مباشراً في الشعائر الدينية أو إهمالاً جسيماً أدى إلى كوارث جماعية، مع تغييب شبه تام للمحاسبة المستقلة بالوقائع الموثقة التالية:

1.3. 1979 – حصار المسجد الحرام (حركة جهيمان)

كان هذا العام نقطة تحول جذرية في نمط إدارة الأمن بالحرم وإستخدام الفتوى لتبرير مخالفة للتعاليم الإلاهية.

بعد احتلال المسجد الحرام، تلا ذلك اقتحام عسكري عنيف استخدمت فيه القوة المفرطة ضد المعتدين والمتحصنين، ولكن أيضاً ضد المدنيين الذين كانوا يؤدون الصلاة أو محتجزين بالداخل.

النتائج كانت سقوط المئات بين قتلى ومصابين داخل صحن المطاف والمصليات وتدمير أجزاء كبيرة بالحرم، وغالباً ما كانت الأرقام الرسمية أقل بكثير من تقديرات شهود العيان والتحليلات الحقوقية اللاحقة.

من أثار تلك الحادثة:

أصدرت هيئة كبار العلماء بقيادة ابن باز فتوى تبيح اقتحام الحرم بالقوة لاستعادته.

استعانت السعودية بقوة فرنسية (من وحدة GIGN) بمعداتهم وأليا تهم وأسلحتهم وكانت المرة الاولى بتاريخ مكة المكرمة يدخل جيش غير مسلم ويسفك الدماء بالحرم.

استُخدمت الأسلحة الثقيلة والمتفجرات والغازات لفتح الأنفاق واستعادة السيطرة.

خلّفت الحادثة موجة تشدد ديني وسيطرة أوسع لــ آل سعود على الدولة من خلال المؤسسة الوهابية بعد انتهاء الحصار.

إستمرت هذه المجزرة لمدة أسبوعين.

هذا الحادث رسخ استخدام القوة العسكرية الثقيلة كأداة أولى للتعامل مع الأزمات حتى في قلب الحرم.

2.3. 1987 – مجزرة الحجاج الإيرانيين

تعتبر هذه الحادثة من أكثر الفصول دموية.

أثناء مسيرات سياسية نظمتها بعثة الحج الإيرانية تهتف ضد أمريكا وإسرائيل، هاجمت قوات الامن السعودي الحجاج الإيرانيين بشكل عنيف وأستخدمت الرصاص وكان المبرر بعد ذلك أن الحجاج يحملون أسلحة بيضاء.

التقديرات الدولية تشير إلى سقوط نحو 400 قتيل بالرصاص من الحجاج الإيرانيين، نُفذت العملية برصاص مباشر على الرأس والقلب (في مكة) بحجّة ضبط النظام ومنع ما اعتُبر "إخلالاً بالأمن".

كانت هذه الواقعة دليلاً على أن أي تعبير سياسي أو ديني يخالف الرؤية الرسمية والمساس بالسيد الامريكي يُقابل بقوة مميتة.

3.3. 2015 – سقوط الرافعة وكارثة منى

في هذا العام، شهد الحج كارثتين متتابعتين.

سقوط الرافعة أدى إلى وفاة عدد كبير من الحجاج (إعلان رسمي عن 107 وفيات)، لكن الأخطر كانت كارثة منى (عيد الأضحى).

بالرغم من التقديرات الدولية التي أشارت إلى أكثر من ألفي قتيل، معظمهم من حجاج دول إفريقية

وآسيوية، بسبب سوء إدارة المسارات والازدحام الخانق، ظلت التحقيقات الرسمية مغلقة ولم يتم تقديم محاسبة شفافة لكيفية وقوع التدافع مع تواجد عشرات كاميرات التصوير الامنية، مما رسخ الشكوك حول إدعاءات النظام السعودي وطمس السبب الحقيقي للحادثة بل اكثر من ذلك تم تكريم المقصرين حينها وعلى رأسهم وزير الداخلية محمد بن نايف.

4.3. 2023 – اعتقالات بسبب الكوفية والدعاء لغزة

مع تصاعد المجزرة الوحشية الصهيونية في غزة، وثّقت منظمات حقوقية اعتقال عدد من الحجاج والمعتمرين بسبب رفعهم لافتات أو ارتدائهم للكوفية الفلسطينية أو حتى مجرد الدعاء بصوت مسموع لدعم غزة.

هذه الاعتقالات توضح تمدد الرقابة لتشمل أي شكل من أشكال التعبير العاطفي أو السياسي، مهما كان مداه ضئيلاً، داخل الأراضي المقدسة.

وهنا يجب أن لا ننسى (السيد الامريكي والذنب الإسرائيلي)

5.3. 2024 – وفيات الحرّ في الحج

في موسم حج 2024، أفادت تقارير رويترز والجزيرة بتحليلات وبيانات تشير إلى أن عدد الوفيات تجاوز الألف شخص، نتيجة للإجهاد الحراري الشديد في ظل غياب خطط إنقاذ فعالة أو ربما تأخر الاستجابة لها.

هذه الوفيات، التي لم ترتبط بأعمال عنف مباشرة، سلطت الضوء على الإخفاق في حماية حياة البشر من الظروف الطبيعية القاسية، مما يؤكد أن الإدارة الأمنية البحتة تفشل في تلبية المتطلبات اللوجستية والإنسانية الأساسية للحج.

6.3. 2025 – منع الحجاج بلا تصريح

تشير بيانات وكالة أسوشيتد برس (AP) إلى منع قرابة 269 ألف حاج من أداء المناسك لعدم امتلاكهم التصاريح اللازمة!!، مصحوباً بغرامات وترحيلات واسعة.

هذا الإجراء، الذي تم تطبيقه بصرامة غير معهودة، يذكرنا بعبارة نسبها مدير الأمن العام في سياق آخر: «الحاج في مرمى بصرنا»، مما يعني أن الحاج لا يُعتبر ضيفاً مكرماً بل فرداً يخضع للمسح الأمني المستمر.

4. نمط السلطة في إدارة الحرمين: من القداسة إلى الإدارة البوليسية

التحليل المقارن للأحداث يوضح نمطاً متصاعداً في إدارة الحرمين الشريفين، يتميز بالخصائص التالية:

أمننة مفرطة تُقدّم القوة على الكرامة:تحولت الإجراءات الأمنية من مهام تنظيم السير وحفظ المفقودات إلى نشر مكثف للقوات المدججة بالعتاد العسكري، حيث يُفترض أن يكون الأمن مستمداً من جلال المكان وليس من جبروت السلاح، هذا الاستخدام المفرط للقوة يمثل إهانة للقدسية الذاتية للمكان.

توسّع مفهوم "الإخلال بالأمن":تحول هذا المفهوم ليشمل أي فعل يمكن تفسيره على أنه خروج عن السرد الرسمي، بما في ذلك التوثيق بالفيديو (كما في حادثة 2025)، أو التعبير الديني أو السياسي العلني (كما في 2023)، أو حتى مجرد التواجد في غير المكان المخصص له دون تصريح.

تغييب المحاسبة وطمس الأرقام الحقيقية:في كل كارثة (1987، 2015، 2024)، كانت البيانات

الرسمية متضاربة أو غير مكتملة، ولم تُجرَ تحقيقات تتمتع بالاستقلالية الكافية لإرضاء الرأي العام العالمي أو الإنساني، وهذا يغذي ثقافة الإفلات من العقاب.

تحوّل القِداسة إلى إدارة تجارية-أمنية:تتزايد الإجراءات البيروقراطية (التصاريح، البوابات الإلكترونية، تحديد المسارات)، حيث يُعامل الحاج كـ«مستفيد» أو «عميل» في منظومة خدمات مُدرّة للدخل، وليس كـ«زائر ﷲ» يُرحب به في بيته.
أي فشل في هذه "الخدمة" يُقابل بتحميل المسؤولية للحاج، مثلاً (عدم امتلاك التصريح).

1.5. التحدي الديني (النصوص القرآنية والسنة)

القرآن الكريم وصف الحرم بأنه "أمنٌ"، وهذا الوصف يتضمن الأمان الروحي والجسدي، النهج الحالي يقوّض هذا المفهوم الأساسي:

الخطاب الموجه للناس كافة:يخالف هذا النهج قوله تعالى: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ» (الحج: 27)، إذ جعل الخطاب موجّهاً إلى الناس كافة لا إلى من يحمل تصريحاً إلكترونياً مُراقباً، الحج هو واجب إسلامي عام، وليس امتيازاً إدارياً.

مفهوم الإحرام والحرية:مناسك الحج تقوم على تجريد الذات من المظاهر الدنيوية (الملابس، الزينة) والاجتماعية (الطبقات)، والدخول في حالة من المساواة والتجرد المطلق، عندما

يُواجه الحاج الذي يؤدي صلاته بعصا أو قوة مباشرة، فإن هذا يتعارض مع روح التجريد والسلام المطلوبين في النسك.

2.5. التحدي الحقوقي (القانون الدولي لحقوق الإنسان)

من منظور حقوق الإنسان، يُعتبر التعامل الأمني الموصوف انتهاكاً لعدة مواد أساسية:

استخدام القوة خارج الضرورة الشرعية:مبدأ التناسب هو حجر الزاوية في استخدام القوة.

سحب امرأة تؤدي الصلاة بعنف، أو التعامل مع حاج غير مسلّح أو غير مهدد للأمن الجسدي، يُصنّف كاستخدام مفرط وغير متناسب للقوة، وهو انتهاك للحق في السلامة الشخصية.

تقييد حرية العبادة والتعبير:حظر الدعاء العلني أو التعبير عن الرأي (حتى لو كان روحياً) داخل الأماكن المقدسة، يمثل تقييداً غير مبرر لحرية العبادة والتعبير المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

غياب التحقيقات المستقلة:استمرار السلطات في إجراء التحقيقات الداخلية المغلقة لحوادث القتل الجماعي أو الإصابات الخطيرة، ينتهك حق الضحايا وعائلاتهم في الوصول إلى العدالة والشفافية.

6. تحليل الحادثة الأخيرة (2 نوفمبر 2025)

حادثة 2 نوفمبر 2025 هي "لغة" النظام الحديثة في التعامل مع المعتمرين، وهي تختلف عن حوادث الدم الجماعي (مثل 1987 و2015) في كونها تستهدف الفرد المنفلت من القالب الأمني المحدد سلفاً، وتبرز بوضوح مفهوم "السيطرة الشاملة" على الفضاء العام والخاص.

تفاصيل الوقائع:

الضحية: امرأة (لم يُكشف عن هويتها للحماية) كانت تؤدي ركعات صلاة فردية في منطقة غير مزدحمة أو في مكان لا يعيق الحركة.

التدخل: بدلاً من توجيهها بهدوء للانضمام إلى صفوف المصلين أو الانتقال إلى منطقة أخرى، تم التعامل معها كقوة معطِلة، وتم سحبها بالقوة خلال صلاتها وأمام المصلين الذين تحولوا إلى متفرجين عاجزين خوفاً من المشاركة.

الاعتقالات: تم اعتقال الزوج الذي حاول التفاهم أو الاحتجاج على التعامل الجسدي مع زوجته، مما يشير إلى أن أي تدخل من محيط الضحية يُعتبر مشاركة في الإخلال بالأمن.

تم أيضاً سجن المصور لتوثيقه المشهد، مما يؤكد أن الكاميرا هي الخطر الأكبر على "رواية الأمن".

التبرير الرسمي:جاء التبرير الرسمي كالآتي: «إخلال بالأمن وتنظيم الحركة»، بينما الوقائع الموثقة تُظهر «إخلالاً بكرامة الإنسان وحرمة العبادة»، هذا التباين هو جوهر المشكلة: السلطة ترى التنظيم الميكانيكي فوق الكرامة الإنسانية والروحانية.

حتى لحظة كتابة هذا المقال لم يفرج عن الرجل وزوجته والمصور، نامل ان الضغط الشعبي والجماهيري سيؤدي إلى ترحيلهم إلى بلدهم بدل السجن عدة سنوات بمبرر "إخلال الامن".. !!!

7. توصيات حقوقية مهنية

لمعالجة هذا المسار المهدد لروحانية الحرمين، يجب تطبيق إصلاحات جذرية تستعيد الثقة وتضمن سلامة الزوار:

نشر مدوّنات استخدام القوة وتدرّجها داخل الحرمين:يجب وضع بروتوكول واضح ومعلن يحدد تدرج القوة (من التنبيه اللفظي إلى التدخل الجسدي عند الضرورة القصوى)، ويجب أن يكون الحد الأدنى من القوة هو القاعدة، وليس العكس.

تركيب كاميرات جسدية (Bodycams) بإشراف جهة مستقلة: على غرار ما هو متبع في وحدات الشرطة الحديثة، يجب أن يرتدي جميع رجال الأمن المكلفين بالحرم كاميرات لتسجيل تعاملاتهم، على أن تكون هذه التسجيلات متاحة للتدقيق في حال وقوع شكاوى، تحت إشراف هيئة حيادية.

السماح بالتوثيق الحقوقي غير المعطّل للشعائر:يجب تمييز التوثيق الذي يهدف إلى تسجيل التجربة الروحية أو توثيق الإجراءات الأمنية العادية عن التوثيق الذي يهدف إلى التحرش أو الإثارة المباشرة، الإعتقال والسجن للمصورين في الحوادث الأمنية يجب أن يتوقف.

فتح تحقيقات علنية في حوادث الماضي: يجب تشكيل لجان تحقيق دولية (تضم فقهاء وخبراء سلامة وحقوقيين) للتدقيق في حوادث 1979، 1987، 2015، 2024، و2025، ونشر النتائج للجمهور، لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

إنشاء هيئة إسلامية مشتركة لإدارة السلامة والخدمات في الحج والعمرة: يجب أن تتجاوز إدارة الحرمين الطابع الوطني البحت، وتضم ممثلين عن المنظمات الإسلامية الدولية الموثوقة للمشاركة في وضع خطط الطوارئ واللوائح التنفيذية، لضمان أن تكون الإدارة شاملة وتراعي اختلاف الثقافات والحاجات.

8. الخلاصة

في المكان الذي تنحني فيه الأرواح خاشعة أمام عظمة الخالق، باتت الجباه تنحني خوفاً من العصا ووحشية عصابة "الأمن".

الكعبة ليست سوراً من حديدٍ تحرسه البنادق، بل هي نداءٌ حرّ أطلقه إبراهيم (عليه السلام) لكلّ البشرية، لتتعارف وتتلاقى دون حواجز سوى التقوى.

من يحوّل هذا النداء الحر إلى تصريحٍ بيروقراطي، وغرامة مالية، وسجنٍ الذين يدعون الله على الظلم والقهر والمتجبرين وسجن للموثقين، إنما يعلن بوضوح أن القداسة أصبحت امتيازاً خاصاً مُنظّماً، وأن الحرم الشريف أضحى ساحة تُمارس فيها الدولة عبادة السيطرة المطلقة لا عبادة الله العادل الرحيم.

التقرير لا يطالب بإنهاء الأمن، بل يطالب بعودة الأمن إلى مفهومه الإسلامي: "حفظ النفس والكرامة، وليس حفظ النظام القمعي."

ونختم هذا التقرير باربع روايات لأربع أشخاص أعظم من كان على زمن الرسول (ص).

إقرأ بتمعن وتفكر ... هل ماورد يطابق تصرف آل سعود ومحمد بن سلمان مع بيت ا (الكعبة المشرفة) وزوارها الحجاج والمعتمرين، لبيت ا؟!!!

رُوي أن الخليفة الأول لرسول ا (ص) أبا بكر، كان يُنادي في الحُجّاج:

«أيها الناس، لا يُؤذى حاجّ، ولا يُؤخذ له طريق، ولا يُمنع من ماء.»

(ذكره ابن أبي شيبة في المصنف باب "حقّ الحاجّ على الناس")، يُفهم منه أن الحاجّ عنده مقدّس الحرمة لا يُمسّ بسوء ولا يُمنع من مورد.

رُوي أن خليفة المسلمين عمر ابن الخطاب، قال في خطبته بعرفة:

«إنّ الحاجّ ضيفُ ا، فأكرِموا ضيفَه، ولا تحبِسوا عنهم شيئًا من رزقٍ أو سبيلٍ.»

(رواه عبد الرزاق في المصنف رقم 8912).

في حجّه الأخير، لما كثر الزحام، وقف الخليفة عثمان ، وقال:

«ارفقوا بضعفاء الناس، فإنّ فيهم الشيخ والمرأة والراكب، ولا تؤذوا أحدًا في بيت ا.»

(رواه الطبري في تاريخه 5/160)

عن ام المؤمنين السيدة عائشة

قالت عن الحجاج في زمنها:

«إنّ ا كتب الحجّ على المستطيع، فلا تُكلّفوا الناس ما لا يطيقون، ولا تضيّقوا عليهم سبيل البيت.»

(رواه ابن حبان في صحيحه 9/451).وهذا من أقوى النصوص التي تُدين التضييق على الحجاج لأنها تجعل فعله اعتداءً على فرضٍ إلهي.

حركة الحرية والتغيير

https://hourriya-tagheer.org